نص ردن

▪ علاء حسن

صورة مرسي

الرئيس المصري ظهر يوم الجمعة الماضي وعبر وسائل إعلام بلاده بصورة أخرى يقف وراءها مستشارون يعرفون شغلتهم بشكل صحيح الرئيس ألقى خطابا وخلفه عشرات السياح الأجانب من جنسيات مختلفة ، و ألقى كلمة باللغة الانكليزية ليؤكد للمجتمع الدولي أن مصر لن تكون منغلقة ، وستسعى لتطوير قطاع السياحة بتشجيع الأجانب على زياراتها في أجواء أمنية مستقرة ، و لا خوف عليهم من تهديدات المتشددين والساعين إلى قطع شريان مهم في الاقتصاد المصري.

صورة مرسي ، كانت نسخة مصرية لصور أميركية ، فرؤساء الولايات المتحدة وخصوصا قبل وبعد شن الحرب على العراق ظهروا بين جنودهم من الجنسين والابتسامات العريضة مرتسمة على الوجوه . لإعطاء إيحاء الى الرأي العام بان الرئيس يستمد القوة من الأمة الأميركية ، وقوات بلاده تحارب من اجل تحقيق الديمقراطية في جميع العالم وسلاحها ليس للدمار الشامل ولكن للقضاء على كل الأنظمة الديكتاتورية في العالم ، الصورة هي التي تعكس هذا التوجه وربما يكون الواقع خلاف ذلك .

الإعلام العربي الرسمي وخاصة العراقي لم يلتفت بعد الى أهمية تسويق الصورة، فالرئيس يخطب في مكان مخصص له في أستوديو التلفزيون الرسمي او في مكان داخل القصر الجمهوري أو الملكي ، وأمام الكاميرات العلم والشعار والرئيس يلقي خطابه : " اطلق لها السيف لا خوف ولا وجل ، اطلق لها السيف وليشهد لها زحل " وتنتهي الخطبة وبعد اقل من شهرين يختفي الرئيس ثم ينتهي الفصل الاخير من مهزلة استمرت عشرات السنين .

في زمن النظام السابق واثناء زيارة احدى قرى محافظة صلاح الدين بعد ايام من اعدام احد ابنائها بتهمة التآمر ، قام الرئيس بأداء رقصة الجوبي في منزل المعدوم بعد تجريفه بالشفلات ، أحد فريق التصوير طلب من الأهالي اثناء تصوير الزيارة واداء رقصة الجوبي ان يظهروا فرحهم بالتصفيق والزغاريد ، وربما تحت التهديد، هناك اكثر من امرأة اطلقت هلهولة امام الكاميرا لكن الوجه لم يعبر عن اي فرح او سعادة ، وفشل المشهد في ان يصنع صورة عراقية للرئيس لان الاسلوب كان قسريا ، وحماية الرئيس المصري مرسي لم تطلب من الاجانب الوقوف وراءه ، فجاء المشهد عفويا حقق الخطاب المطلوب .

في الامانة العامة لمجلس الوزراء هناك مجموعة من الخبراء يعملون بصفة مستشارين يقال ان عددهم تجاوز الثمانين شخصا ، وبالاستعانة بالجهات الاخرى يصبح العراق البلد الاول في عدد المستشارين ، وواجب هؤلاء رسم الخطوط العامة لكل القضايا التي يحتاجها المسؤول ، وبوجود مستشار في وزارة النقل تحرك القطار من بغداد الى البصرة من دون كهرباء ، وبوجود العقول الامنية تحصل الخروقات بين يوم واخر ، وبالخبير المتخصص بشؤون المرجعيات الدينية رفض رجال الدين استقبال اي سياسي او مسؤول ، وبخبرة ابو الداطلي صنعنا الزلابية وزنود الست ، وهذا النجاح الوحيد المتحقق في العراق لانه ليس رسميا ويعتمد على الجهد الذاتي ، وفي حال الاستعانة بجهات رسمية ، سنفقد زنود الست في شهر رمضان ، ومن الضروري ان نتعلم من صورة مرسي الكلام .

منظمة نسوية تطلق قروضاً للأرامل والمتعففات في بابل

(صندوق السنبلة) مشروع لحفظ كرامة النساء

□ الحلة / إقبال محمد

أطلقت إحدى منظمات المجتمع المدني في محافظة بابل، مشروعا تنمويا باسم (صندوق السنبلة)، لإقراض النساء العاطلات عن العمل والمتعففات والأرامل والمطلقات، وتدريبهن على إدارة المشاريع الصغيرة.

احدى الارامل المستفيدات من المشروع

وقالت الدكتورة علياء الأنصارية، رئيسة منظمة بنت الرافدين التي أطلقت المشروع، في حديث لـ"المدى": إن مشروع صندوق السنبلة للإقراض من أهم البرامج التي أطلقتها المنظمة والذي ينفذ لأول مرة في المحافظة.

وبين أن المشروع خاص بإقراض النساء المتعففات والعاطلات عن العمل والأرامل والمطلقات، لتأسيس مشاريع صغيرة، مشيرة إلى أن القروض التي منحها الصندوق للنساء لا تترتب عليها فوائد مالية.

وأكد الأنصاري أن المشروع "ساعد الكثير من النساء لإيجاد فرص عمل وتغيير حياتهن من التراخي والكسل إلى العمل والنشاط والبحث عن حياة جديدة"، مبينا أن هذا المشروع يسعى إلى خلق نوع من التعاون بين منظمات المجتمع المدني والنساء المتعففات اللواتي يرفضن المساعدات المالية التي تقدمها المنظمات المدنية أو غيرها.

من جهتها، أفادت مسؤولة صندوق القروض في المنظمة سميرة عبد الحسين، بأن "البداية كانت بافتتاح سوق خيري لبيع المعجنات والمنتجات الغذائية الأخرى وأعمال الخياطة والزخارف التي أنتجتها مجموعة من النساء، وتم إيداع الأرباح التي حققها هذا السوق في الصندوق، إضافة إلى تبرعات من الميسورين تراوحت بين ٥٠ - ١٠٠ ألف دينار، فاجتمع مبلغ زاد على المليون ونصف المليون دينار".

وأضافت "بعد ذلك بدأنا العمل لتأسيس صندوق السنبلة، ومنحنا قروضا بسيطة لثلاث نساء في كل شهر، بدون فوائد مالية، شريطة أن تقدم المرأة المستفيدة المستمسكات الرسمية وتأييدا من مختار المحلة السكنية وكفيلا يجب أن يكون موظفا على الملاك الدائم في إحدى دوائر الدولة لمنح القرض".

عبد الحسين أوضحت أن مبلغ القرض هو ٥٠٠ ألف دينار لكل امرأة، ويتم تسديده بواقع ٥٠ ألف دينار شهريا، مشيرة إلى أن عدد النساء اللاتي حصلن على القروض بلغ ٦٣ امرأة من أصل ١٩٠ امرأة.

وأضافت ان "المستفيدات من القروض بعضهن فتحن صالونات حلاقة للسيدات، أو محال لبيع الملابس، أو للخياطة، أو لبيع كارتات الموبايل، وأخريات قمن بشراء مواد كهربائية ومنزلية وبيعها بالتقسيط".

وتابعت بالقول: "المشروع أثبت نجاحه ونحن نطوره يوما بعد آخر، والأهم من ذلك أننا استطعنا من خلاله توعية المرأة بأحقيتها بالعمل، فضلا عن أن الكثير من النساء أصبحن ناشطات في مجال حقوق المرأة".

ولفتت عبد الحسين إلى أن "الصندوق لا يعطي أموالا فقط بل يقدم الدعم المعنوي للنساء، من خلال الإرشاد والنصح ومشاركة الأفكار، واستمرار العلاقة مع المستفيدات من القروض حتى بعد تسديد القرض".

لطيفة عامر، إحدى النساء المستفيدات من قروض صندوق السنبلة، قالت لـ"المدى": إن مشروعها يتمثل ببيع الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية والملابس بالتقسيط.

أما هاشمية محسن، وهي امرأة كبيرة في السن، فبينت أنها تقوم ببيع كارتات شحن الرصيد للموبايل على أهالي المنطقة، وتستوفي سعر الكارت على شكل أقساط، مؤكدة أن هذا المشروع مربح ويوفر لها عيشة كريمة.

أكدت ارتفاع سعر الاسطوانة الواحدة الى أربعة أضعاف

ذي قار تتهم وزارة النفط بالوقوف وراء أزمة الغاز

□ الناصرية / حسين العامل

اتهم رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار، وزارة النفط بالوقوف وراء أزمة الغاز السائل التي استفحلت خلال الأسابيع القليلة الماضية في عموم المحافظة. وقال حسين حسب العواد لـ"المدى": إن أزمة الغاز تعود إلى سوء التخطيط في وزارة النفط حيث انها لم تقم بتجهيز المحافظة بحصتها المقررة من الغاز. وأضاف "فالوزارة تدعي أن الباخرة المحملة بالغاز السائل لم تصل الميناء بعد وأن عدم وصولها حال دون تجهيز المحافظة بحصتها من الغاز".

وأكد "استفحال أزمة الغاز في عموم المحافظة حاليا رغم قيام الوزارة مؤخرا بتجهيز ذي قار بـ٢٥٠ طنا حاليا"، مشيرا إلى أن سعر اسطوانة الغاز ارتفع من خمسة آلاف دينار إلى ٢٠ ألف دينار نتيجة الأزمة التي تسببت بها وزارة النفط، على حد قوله.

وتشهد محافظة ذي قار حاليا أزمة خانقة في مادة غاز الطبخ تسببت بارتفاع سعر الاسطوانة في السوق السوداء إلى أربعة أضعاف سعرها المقرر.

من جانبها، ردت الأوساط الشعبية أسباب أزمة الغاز إلى تقليص ساعات الدوام الرسمي في الدوائر والمؤسسات الحكومية خلال شهر رمضان الأمر الذي تسبب بتلكؤ معامل الغاز بتأمين الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي. إلى ذلك، دعا رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة ذي قار أحمد الشيخ علي، إلى تشديد الرقابة على أسعار الغاز وضمان العدالة في التوزيع، لافتا إلى استحواذ الباعة المتجولين على كميات من الاسطوانات وبيعها بأسعار مضاعفة على المواطنين الذين حرموا من حصتهم من المادة المذكورة نتيجة الأزمة.

شقق الموفقية في البصرة.. عمارات سكنية تهدمت شرفاتها وضحاياها أطفال

□ البصرة / ريسان الفهد

سارعت أم محمد، التي تسكن شقق الموفقية وسط البصرة، إلى الزقاق لتطمئن على سلامة ابنها الذي سقط من شرفة الشقة على كومة من الجص، حالت دون وفاته أو إصابته بإعاقة، إذ تفتقر شرفات هذه الشقق للأسيجة.

وتقول أم محمد في حديثها لـ"المدى"، وهي تمسك بيدها ابنها ذا الست سنوات، الذي بدا مرعوبا: "العديد من الأطفال فارقوا الحياة وآخرون أصيبوا بعاهات مستديمة، أثناء اللعب، كون الشقق بلا شرفات، وأخرى شرفاتها بلا أسيجة، كما أن جميع السلالم في العمارات بلا أسيجة هي الأخرى".

وتضيف "هذا ليس أول حادث في عائلتنا، فقد سقط ابني الأكبر قبل مدة والحمد لله لم يصب بأذى، فكما ترى نحن نسكن الطابق الأول وكومة الجص هذه مضى عليها زمن هنا". الذي يدخل منطقة العمارات السكنية التي تسمى شقق الموفقية وسط البصرة، أول ما يلفت نظره أن أغلب الشقق بلا شرفات وأخرى شرفاتها مهدمة، إذ أن الشقق شغلت من قبل المواطنين في ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن يكتمل بناؤها، وذلك هربا من المناطق القريبة من المعارك التي كانت تدور إبان الحرب العراقية الإيرانية.

المواطن عبد الحي جاسم، أب لأربعة أطفال، قال: "هذه الحالة تؤرقنا لأن أغلب الضحايا من الأطفال، فهم عندما يلعبون لا يتوخون الحذر، خاصة أثناء العطلة الصيفية ولارتفاع درجات الحرارة نمنعهم من الخروج، ما يضطرهم إلى اللعب داخل الشقة، وهي عادة ألعاب تتطلب الحركة والركض".

وأكد جاسم "أغلب ساكني الشقق من محدودي الدخل، وقد ناشدنا الجهات المعنية لمساعدتنا لبناء الشرفات ووضع أسيجة للسلالم لحماية الأطفال وكبار السن والمرضى".

أما المواطن عباس رسن، فيشير إلى أن معاناتهم لا تقتصر على الشرفات وأسيجة السلالم، "بل المشكلة الأكبر هي من الطاقة الكهربائية، فالشقق لا تتوافر على فضاءات كالمنازل لكي نقضي فيها ساعات انقطاع التيار، كما أن درجات الحرارة في الشقق أعلى منها في المنازل، وإن بمستوى بسيط".

الإعلامي صفاء حسين التميمي، بين أن شقق الموفقية "كانت جميلة ولكن بسبب الإهمال وغياب الخدمات أصبح حالها هكذا، خاصة وأن معظم ساكني هذه الشقق محدودي الدخل".

الموطن سلوان حسام، أكد أن "بعض هذه العمارات السكنية تساقطت شرفاتها وتسببت بوفاة أكثر من تسعة أشخاص خلال شهر واحد"، مشيرا إلى أن "الأهالي ناشدوا الجهات المختصة لإيجاد حل لهم، إلا أن المسؤولين في تلك الجهات أجابوا بأن هذه الشقق ملك خاص وعلى ساكنيها حل المشكلة".

المواطنة أم هادي تقول: "نعاني من نقص كبير في الخدمات منذ سنوات مضت، وكنا نأمل أن تهتم الحكومة المحلية بنا وتوفر أبسط الخدمات وهي رفع النفايات التي تكدست بين العمارات حتى صارت ملاذا للكلاب السائبة".

وتشكو أم نهاد من كثرة البعوض والذباب والحشرات، إضافة إلى الجرذان التي غزت الشقق بسبب انتشار النفايات.

الطفل حازم علي في الصف السادس الابتدائي يقول: "سقط عدد من أصدقائي من الشقق بسبب تهدم السلالم وأسيجة الشرفات"، مضيفا "لا نجد أماكن مخصصة للعلب كما أن المستنقعات تنتشر في المنطقة وأهالينا يمنعوننا من اللعب خوفا من الأمراض".

كان من المؤمل أن يقضي على الشح لمدة 20 عاماً

سحب العمل بمشروع ماء الهندية بعد تلكئه

□ كربلاء / أمجد علي

لم يكن محمد يرغب بالاستمرار بتشغيل مضخة سحب المياه المنزلية لملء خزان الماء، أو تزويد المنزل باحتياجاته، خاصة مع تردي واقع الكهرباء، معلقا آمالا على انتهاء هذه الحالة ومد شبكات الماء في قضاء الهندية التي يسكنها.

ويقول محمد لـ"المدى"، إن الأهالي سمعوا بإحالة مشروع ماء للتنفيذ في الهندية الذي يعد من أكبر الأقضية في كربلاء.

ويضيف "ولكن السمع كان لبدء المشروع ولم نسمع انجازه وهذا ما يجعلنا أسرى المضخات المنزلية".

ويشير المواطن علي عباس إلى أن قضاء الهندية يشكو من شح المياه ليس في كل الأحياء السكنية بل في أغلبها وخاصة القرى والأرياف، مشيرا إلى أنه "في قرية عويجيلة التي نسكها هناك أربعة أحياء سكنية تقريبا فيها شبكة ماء ولكن الماء لا يصل إلى الدور السكنية". ويبين عباس "هذا الأمر مستمر منذ ثماني سنوات"، مضيفا "كنا ننتظر أن ينجز المشروع ولكن يبدو إن الشركات التي تنفذ المشروع محلية وغير قادرة على إنجازه".

واستدرك "المشكلة إنه لو كانت هذه الشركات حكومية فإن ذلك يعني أن لا مشروع سينجز لأن الموظف العراقي لا يطور نفسه ولا يريد ان ينافس غيره من موظفي وعمال الشركات الأخرى"، بحسب تعبيره.

إلا أن مهندسا من مدينة الهندية، فضل عدم ذكر اسمه، قال: "المشكلة أن عددا كبيرا من المناطق تشكو شح المياه ومنها المنفهان وآل بوكريد والعيفارة وزيردة وأم الهوى الجديدة وحي الجمعية".

وأضاف "منذ سنوات والمواطن ينتظر الحلول صيفا بعد صيف وحين جاءت الموافقات لتنفيذ المشروع فوجئنا بأن الشركة المنفذة غير قادرة ولم تنفع كل محاولات الحكومة المحلية سواء في كربلاء أو الهندية في إنقاذ المشروع من السقوط في حبائل التلكؤ".

وأشار المهندس إلى أن "هذا المشروع الذي بوشر العمل به منذ نهاية عام ٢٠٠٨ كان مقدرا له أن ينجز في الشهر العاشر من عام ٢٠١١ ولكن كل شيء متلكئ لأن القوانين غير حازمة"، منوها إلى أن "هذا المشروع ليس بناية يجلس فيها موظفون بل مشروع خدمي لمئات الآلاف من المواطنين وهذا يعني أنه من الأفضل أن يتم معاقبة مثل هذه الشركات".

قائممقام الهندية عباس عبد عباس الشمري يقول: إن "الشركة العراقية لم تنجز العمل وطالبنا بسحبه كونه من ضمن مشاريع وزارة البلديات والأشغال العامة"، مضيفا "هذا المشروع ظل حتى بعد انتهاء المدة المقررة له ولم تصل نسبة إنجازه حتى ٤٠٪".

مشروع ماء في كربلاء

وتابع بالقول: "كنا نأمل أن ينقذ المشروع المدينة من شح المياه لمدة ٢٠ عاما فهو يكفي لأكثر من ٣٠٠ ألف نسمة في حين نفوس الهندية لا يتجاوز ٢٥٠ ألف نسمة".

وشدد الشمري على أنه "كان يمكن لهذا المشروع أن يستغني عن المشاريع السابقة التي تم تنفيذها وهي مشاريع صغيرة بلغ عددها نحو ١٥ مشروعا وهي عبارة عن محطات ثانوية ولكن الشركة تلكأت وحان موعد سحب العمل منها".

في حين قال رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء عباس ناصر حساني لـ"المدى": إنه كان لابد من سحب العمل من هذه الشركة وقد اتخذت وزارة البلديات مؤخرا هذا القرار.

وأضاف "قرار سحب العمل كان صائبا وعلى الوزارة سرعة إحالة المشروع على أن تتحمل الشركة السابقة جميع التعبات المالية والغرامات التأخيرية لأنها تجاوزت المدد المحددة للتنفيذ بل تجاوزت الإنذارات والمدد الإضافية العديدة التي منحت لها".

وأشار حساني إلى أن هذا المشروع الذي تبلغ كلفته أكثر من ٢٣ مليار دينار قد كان عبئا على المحافظة في حين أريد له أن يكون واحدا من أهم المشاريع الإستراتيجية الخدمية التي تنفذ في كربلاء، على حد قوله.

بعد أن سبقتها إليه محافظة ميسان

التربية ترجّح العمل بتسجيل التلاميذ الكترونياً في العام الدراسي المقبل

□ بغداد / دعاء آزاد

في الوقت الذي تؤكد فيه وزارة التربية سعيها لاعتماد النظام الالكتروني في معاملاتها، سبقتها محافظة ميسان إلى ذلك بإعلانها المباشرة في تطبيق تجربة الحكومة الالكترونية وتسجيل تلاميذ الصف الأول الابتدائي عن طريق الانترنت، في خطوة تعد الأولى في البلاد. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة التربية وليد حسين، في تصريح لـ"المدى": إن الوزارة تسعى لاعتماد نظام التسجيل الالكتروني للتلاميذ، "وقد يتم العمل به في العام الدراسي المقبل".

وأضاف حسين أن "تقييم الوزارة لفكرة تقديم معاملات التعيين عبر الموقع الالكتروني أثبت نجاح هذا النظام، لذلك سنستفيد من هذه التجربة وسيتولى قسم الاتصالات في الوزارة هذه المهمة".

ولفت إلى أن الوزارة "تسعى لاعتماد وسائل الإيضاح الالكترونية وقد يتم اعتماد السبورة الالكترونية في العام الدراسي المقبل كخطوة أولى".

حسين نبه إلى أنه في العام الدراسي الماضي، تم افتتاح أكثر من ٢٠ مدرسة الكترونية في بغداد وبعض المحافظات، وكان لمحافظة البصرة الحصة الأكبر من هذه المدارس. وكان مدير عام تربية ميسان عبد الحكيم فاخر الجابري، قد أعلن مباشرة مديريته بتسجيل أسماء التلاميذ الجدد للعام الدراسي ٢٠١٢ - ٢٠١٣، ضمن الصف الأول الابتدائي عبر الموقع الالكتروني للمديرية. وقال الجابري: إن "المشروع يأتي ضمن تجربة الحكومة الالكترونية حيث تم اختيار عشر مدارس نموذجية في المحافظة يتم تسجيل التلاميذ عبرها"، مبينا أن "تسجيل التلميذ سيتم من خلال موقع المديرية على الانترنت من خلال استمارة خاصة وضعت لهذا الغرض". وأشار إلى أن الهدف من ذلك "هو تقليل الجهد والمال على المواطن وتقديم أفضل الخدمات له بواسطة شبكة الانترنت التي من المؤمل لها أن تكون الوسيلة الأولى لعمل الحكومة المحلية في محافظة ميسان بالتعاون مع دائرة صحة ميسان من اجل فحص التلميذ قبل التسجيل". وكانت وزارة التربية قد فشلت في الإعلان عن نتائج الامتحانات للصفوف المنتهية للعام الدراسي الحالي عبر موقعها الالكتروني، وتذرعت حينها بحدوث خلل فني في موقع الوزارة، في وقت باشرت بعض وسائل الإعلام المسموعة والمرئية بإعلان نتائج الامتحانات عن طريق الهاتف، ولم تكن المرة الأولى التي تخفق فيها وزارة التربية في إعلان نتائج الامتحانات عبر موقعها الالكتروني الأمر الذي أثار امتعاض الطلبة وأولياء الأمور